النفط الكويتي يرتفع إلى 60.58 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 18 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 58ر60 دولار مقابل 40ر60 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول منخفضة 65 سنتا لتبلغ عند التسوية 43ر60 دولار للبرميل وهبطت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 61ر1 دولار لتسجل عند التسوية 10ر55 دولار للبرميل.

إيرادات الموازنة ستبلغ نحو 19 مليار

«الشال»: 3.5 مليار دينار عجز مفترض للسنة المالية الحالية

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – أغسطس 2019 : أنه بانتهاء شهر أغسطس 2019، انتهى الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2019/2020، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لمعظم شهر أغسطس نحو 60.2 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 5.2 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 9.5% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 10.2 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أغسطس 2019 أدنى بنحو 12.1% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 19.8 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أغسطس بما قيمته نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 17.1 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.6 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 14.5 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 19 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020 عجزاً قيمته 3.5 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات خمسة شهور فقط لا تصلح سوى لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

انخفاض سيولة البورصة في أغسطس إلى 490.3 مليون دينار

ذكر تقرير الشال الأسبوعي بخصوص أداء بورصة الكويت – أغسطس 2019 : كان أداء شهر أغسطس أقل نشاطاً مقارنة بأداء شهر يوليو، حيث انخفضت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة مع أداء سالب للمؤشرات. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 3.2%– ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 1.9%–. وانخفض أيضاً، مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 2.9%–، وكذلك انخفض مؤشر الشال بنحو – 2.6%.

وانخفضت سيولة البورصة في شهر أغسطس مقارنة بسيولة شهر يوليو، حيث بلغت السيولة نحو 490.3 مليون دينار كويتي هبوطاً من مستوى 979 مليون دينار كويتي لسيولة شهر يوليو ربما تأثراً بالهبوط الكبير لمؤشرات الأسهم العالمية. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أغسطس بحدود 27.2 مليون دينار كويتي، وبانخفاض بنحو 36% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر يوليو حين بلغ 42.6 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري (أي في 162 يوم عمل) نحو 5.316 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 32.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 119.6% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2018 البالغ نحو 14.9 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 94.7% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.8% فقط أو فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و3 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 4.5% من قيمة الشركات المدرجة على نحو 6.9% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة وإن خفتت حدة ذلك الإنحياز. أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر أغسطس 2019، فكانت كالتالي:

السوق الأول (19 شركة) حظي بنحو 386.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 78.8% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو 50% من شركاته 9– شركات– على 84.3% من سيولته ونحو 66.4% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نحو نصف شركاته الأخرى 10– شركات– على ما تبقى أو نحو 15.7% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 8 شركات ضمنه على نحو 79.6% من سيولته.

السوق الرئيسي (144 شركة) وحظي بنحو 103.9 مليون دينار كويتي أو نحو 21.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 83.4% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 16.6% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للإرتقاء مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق المزادات (12 شركة) وحظي بنحو 39 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.008% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

2.130 مليار دينار إيرادات غير نفطية حتى مارس 2019

ورد في تقرير الشال الأسبوعي عن تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة – مارس 2019 : تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية السنة المالية والمنتهية في شهر مارس 2019 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية السنة المالية 2018/2019 قد بلغت نحو 20.559 مليار دينار كويتي، أو أعلى بما نسبته 36.2% عن جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية بكاملها والبالغة نحو 15.089 مليار دينار كويتي.

وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 31/03/2019، نحو 18.428 مليار دينار كويتي أو أعلى بما نسبته 38.4% عن إيرادات النفط والغاز المقدرة للسنة المالية بكاملها والبالغة نحو 13.317 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 89.6% من جملة الإيرادات المحصلة. وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 68.5 دولار أمريكي للسنة المالية 2018/2019. وتم تحصيل ما قيمته نحو 2.130 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 177.513 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية بكاملها نحو 1.772 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق أعلى للسنة المالية بكاملها بنحو 358.6 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر، وهو أمر طيب رغم انخفاض أهميته النسبية.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية 2018/2019 قد قدرت بنحو 21.5 مليار دينار كويتي، ولكن تم زيادتها إلى نحو 22.773 مليار دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ 14.4% عن مستوى اعتمادات المصروفات للسنة المالية 2017/2018 البالغة نحو 19.9 مليار دينار كويتي. وصرف فعلياً –طبقاً للنشرة– حتى 31/03/2019 نحو 21.849 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1.821 مليار دينار كويتي. وتذهب النشرة إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر الثاني عشر من السنة المالية 2018/2019، قد حققت عجزاً بلغ نحو 1.290 مليار دينار كويتي قبل خصم الـ10% من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، ونحو 3.346 مليار دينار كويتي بعد خصم إحتياطي الأجيال القادمة، وهو ما يتسق مع ما ورد في الإيجاز الصحفي لوزير المالية حول الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2019.

البنك استمر في أدائه الموجب محققاً نمواً بنسبة 25 بالمئة

«وربة» يحقق 6.50 مليون دينار أرباح صافية

..وأعلن عن 5 رابحين في سحوبات «السنبلة» الأسبوعية

اعلن بنك وربة عن سحب السنبلة الاسبوعي الثالث والثلاثين؛ هذا وقد تم الإعلان عن الفائزين الخمسة بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعه و موظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الثالث والثلاثين، فقد توج 5 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: سرور عايض سرور العتيبي، عبد الله شليويح عبد الله العجمي، مشعل علي نهابه حماده، مشارى ماجد البيد العنزى، و هليل صنت هليل الحربى.

يمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالاضافة الى فرصاً للفوز بجوائز نقدية طوال العام.

وتماشياً مع رغبته بتطوير وتحديث خدماته وحلوله المصرفية بما يتوافق مع تحقيق المصلحة والفائدة الأكبر لعملائه ونظراً لتنامي قاعدة عملائه والتجاوب الكبير الذي لقاه الحساب، يعيد بنك وربة إطلاق حساب «السنبلة» بحلّة جديدة ومتطورة في 2019 تطوي في ثناياها جوائز نقدية وعينية أكبر ، حيث قام بتعديل وتيرة السحوبات والقيمة الإجمالية للجوائز النقدية والعينية التي يحصل عليها العملاء لتصل الى أكثر من مليون دينار كويتي!

بخصوص نتائج بنك وربة – النصف الأول 2019 ، قال تقرير الشال الأسبوعي لقد أعلن البنك عن نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 6.50 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5.20 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018، أي أن البنك استمر في أدائه الموجب وحقق نمواً في أرباحه بنحو 1.30 مليون دينار كويتي أي بنسبة 25%. ويعود السبب في ارتفاع صافي أرباح البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، حيث ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 2.07 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 16.36 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 14.29 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام الفائت.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 4.04 مليون دينار كويتي أو نحو 17.7%، وصولاً إلى نحو 26.88 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 22.84 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 3.21 مليون دينار كويتي أو بنحو 19.8%، وصولاً إلى نحو 19.41 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 16.20 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الاستثمار وبند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بما مجمله 1.01 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعه نحو 1.98 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 23.1%، وصولاً إلى نحو 10.52 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 8.54 مليون دينار كويتي. وشمل الارتفاع بندي بند تكاليف موظفين وبند الاستهلاك بنحو 2.51 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 529 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 39.1%، بعد أن كانت نحو 37.4%. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 701 ألف دينار كويتي، ليبلغ نحو 9.55 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغ نحو 8.85 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 24.2% للأشهر الست الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 22.8% للفترة نفسها من العام السابق. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 525.8 مليون دينار كويتي ونسبته 24%، ليصل إلى نحو 2.720 مليار دينار كويتي مقابل 2.194 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 773.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 39.8%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018 حين بلغ 1.947 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو التمويل بنحو 322.7 مليون دينار كويتي أي نحو 20.1%، وصولاً إلى نحو 1.931 مليار دينار كويتي (71% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.608 مليار دينار كويتي (73.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 39.1% أو نحو 543.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.388 مليار دينار كويتي (71.3% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2018. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 80.9% مقارنة بنحو 79.9%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 515.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 26.8%، لتصل إلى نحو 2.439 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.924 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وحققت ارتفاعاً بنحو 670.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو 37.9%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغ آنذاك نحو 1.768 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.6%، بعد أن كانت نحو 90.8%.